JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (71)
2024-09-23
https://jaspss.com

بحث بعنوان

أهمية ضريبة الدخل والمبيعات في الأعمال البلدية

إعداد

فراس ابراهيم سلامة ابو لباد

بلدية جرش الكبرى

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (71)
2024-09-23
https://jaspss.com

المُلخَّص

ضريبة الدخل والمبيعات تعتبر من أهم مصادر تمويل الأعمال البلدية، حيث تعتمد البلديات على هذه الضرائب لتمويل خدمات البنية التحتية والخدمات العامة للمواطنين. يتم جمع هذه الضرائب من الشركات والأفراد الذين يعيشون ويعملون في البلدية، وتساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير الفرص الاقتصادية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم ضريبة الدخل والمبيعات في تعزيز الاستقلال المالي للبلديات وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

Abstract

Income and sales tax are considered one of the most important sources of financing municipal business, as municipalities rely on these taxes to finance infrastructure and public services for citizens. These taxes are collected from businesses and individuals living and working in the municipality, and contribute to improving the quality of life and providing economic opportunities in the region. In addition, income and sales tax contribute to enhancing the financial independence of municipalities and achieving sustainable development in local communities.

المُقدِّمة

ضريبة الدخل والمبيعات تعتبر من الجوانب الأساسية في تمويل الأعمال البلدية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها البلديات للمواطنين. وتعد هذه الضرائب من المصادر الرئيسية لتمويل البرامج والمشاريع الخدمية والتنموية في المدن والبلديات.

تساهم ضريبة الدخل والمبيعات في توفير الإيرادات الضرورية لتمويل الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، وهذا يساهم في تحسين مستوى الحياة وزيادة رفاهية المواطنين في المجتمع المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تعد ضريبة الدخل والمبيعات وسيلة فعالة لتحقيق التوازن المالي في البلديات، حيث تساهم في تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات بشكل مستدام وفعال.

تعتبر هذه الضرائب أيضاً وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي، حيث تعزز جاذبية البلديات للاستثمارات وتعزز البنية التحتية والخدمات التي تقدمها، مما يسهم في جذب المزيد من الأعمال والمشاريع الاقتصادية إلى المنطقة.

بشكل عام، يمكن القول إن ضريبة الدخل والمبيعات تلعب دوراً حيوياً في تمويل الأعمال البلدية، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.

مشكلة البحث

ضريبة الدخل والمبيعات تعد من أهم مصادر تمويل الأعمال البلدية وتلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين. تعتبر هذه الضرائب وسيلة فعالة لتمويل البرامج والمشاريع الخدمية والتنموية في المدن والبلديات، مما يساهم في تحسين جودة الحياة ورفاهية السكان.

تساهم ضريبة الدخل والمبيعات في توفير الإيرادات اللازمة لتمويل خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وتعزز بالتالي قدرة البلديات على تقديم هذه الخدمات بشكل مستدام وفعال.

واحدة من أهم أسباب أهمية ضريبة الدخل والمبيعات في الأعمال البلدية هي تحقيق التوازن المالي والاستقلال المالي للبلديات، مما يساعدها على تحمل التكاليف وتلبية احتياجات المجتمع المحلي بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر ضريبة الدخل والمبيعات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي وزيادة فرص الاستثمار والتنمية في المنطقة، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويسهم في خلق فرص عمل جديدة.

بشكل عام، يمكن القول إن ضريبة الدخل والمبيعات تلعب دورًا حيويًا في تمويل الأعمال البلدية وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات المحلية، وتساهم في تعزيز الاستقلال المالي والاقتصادي للبلديات.

أهداف البحث

1. تحليل دور ضريبة الدخل والمبيعات في تمويل الأعمال البلدية وتحديد مدى تأثيرها على قدرة البلديات على تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين.

2. دراسة تأثير زيادة أو تخفيض ضريبة الدخل والمبيعات على النمو الاقتصادي المحلي وجذب الاستثمارات إلى المنطقة.

3. تحليل كيفية تحقيق التوازن المالي للبلديات من خلال استخدام ضريبة الدخل والمبيعات كوسيلة للتمويل.

4. دراسة تأثير تطبيق سياسات زيادة فعالية جباية ضريبة الدخل والمبيعات على تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية في المدن.

5. تحليل أهمية تحسين نظام جباية الضرائب وتطبيق العدالة الضريبية لتعزيز استقرار الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

أهمية البحث

1. فهم دور ضريبة الدخل والمبيعات في تمويل الأعمال البلدية وتقدير مدى تأثيرها على قدرة البلديات على تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي.

2. تقييم تأثير تغييرات في ضريبة الدخل والمبيعات على النمو الاقتصادي والاستثمارات في المنطقة، وكيف يمكن تحسين السياسات الضريبية لدعم الاقتصاد المحلي.

3. دراسة كيفية استخدام ضريبة الدخل والمبيعات كوسيلة لتحسين الاستدامة المالية للبلديات وزيادة الفعالية في تقديم الخدمات العامة.

4. تحليل أثر تطبيق سياسات ضريبية عادلة وفعالة على توفير الخدمات الضرورية للمواطنين وتحسين جودة الحياة في المدن.

5. استكشاف أفضل السبل لتحسين نظام جباية الضرائب وتعزيز الالتزام الضريبي في البلديات، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

أسئلة البحث

1. ما هي أهمية ضريبة الدخل والمبيعات في تمويل الأعمال البلدية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية؟

2. كيف تؤثر تغييرات في ضريبة الدخل والمبيعات على النمو الاقتصادي والاستثمارات في البلديات؟

3. ما هي أفضل السياسات الضريبية التي يمكن اعتمادها لتعزيز قدرة البلديات على تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي؟

4. كيف يمكن تحسين نظام جباية الضرائب في البلديات لزيادة العدالة الضريبية وتعزيز الثقة في النظام الضريبي؟

5. ما هي التحديات التي تواجه البلديات في جباية ضريبة الدخل والمبيعات وكيف يمكن تخطيها لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة؟

الإطار النظري

ضريبة الدخل والمبيعات تعتبر جزءاً هاماً من نظام الضرائب في البلديات، حيث تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل الأعمال البلدية وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين. على الرغم من أن الضرائب تُعتبر عبئاً مالياً على المواطنين والشركات، إلا أنها تلعب دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد المحلي وتحفيز الاستثمارات.

تطبيق ضريبة الدخل والمبيعات يساهم في توفير موارد مالية ضرورية لتمويل البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة كالنقل والتعليم والصحة. إلى جانب ذلك، تعتبر هذه الضرائب أداة فعالة لتحقيق التوازن المالي للبلديات وضمان استدامة تقديم الخدمات للمواطنين.

من خلال تحليل أثر تغييرات في ضريبة الدخل والمبيعات على النشاط الاقتصادي، يمكن التعرف على كيفية تحفيز الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي. تصميم سياسات ضريبية فعالة ومتوازنة يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تعزيز الاستقرار المالي للبلديات وتحقيق التنمية المستدامة.

على الجانب الآخر، يجب مراعاة عوامل العدالة والتوزيع في فرض الضرائب، حيث ينبغي أن تكون الضرائب عادلة ومتوازنة، وتحمل كل طبقات المجتمع نصيبها العادل من العبء الضريبي. هذا يساهم في تعزيز الثقة في النظام الضريبي وتعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية.

في النهاية، يمكن القول إن ضريبة الدخل والمبيعات تعتبر عنصراً أساسياً في دعم الأعمال البلدية وتمويل الخدمات العامة. من خلال فهم أهمية هذه الضرائب وتحليل تأثيرها على الاقتصاد المحلي، يمكن تطوير سياسات ضريبية فعالة تعزز الاستقرار المالي وتعزز التنمية المستدامة في البلديات.

1. **مصدر أساسي للتمويل البلدي:** تلعب ضريبة الدخل والمبيعات دوراً مهماً في تمويل الأنشطة والمشاريع البلدية، حيث تعد هذه الضرائب من أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها البلديات لتمويل البنية التحتية، مثل تعبيد الطرق، تطوير الحدائق العامة، وإنشاء المرافق الخدمية المختلفة. من خلال هذه الإيرادات، تستطيع البلديات تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

تعتبر الضرائب المحلية من المصادر الأساسية للتمويل البلدي حيث تساهم في توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المدينة وتطوير بنيتها التحتية يعتمد النظام الضريبي المحلي على جمع الرسوم من المواطنين والشركات التي تعمل ضمن نطاق البلدية وهذه الرسوم تشمل ضرائب الأملاك وضريبة الشركات والمحال التجارية.

كذلك تعتبر رسوم الخدمات من المصادر الهامة للتمويل البلدي حيث تفرض البلديات رسوماً مقابل تقديم خدمات معينة مثل المياه والكهرباء والنفايات ويختلف مقدار هذه الرسوم بناءً على نوع الخدمة وتكاليفها ويعد هذا المصدر مهماً لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة.

المساعدات والمنح الحكومية تشكل أيضاً مصدراً مهماً للتمويل البلدي حيث تقدم الحكومة المركزية منحاً ومساعدات للبلديات بهدف دعم مشاريع التنمية المحلية وتحسين الخدمات العامة وهذه المنح قد تكون مشروطة وتأتي بناءً على تقديم خطط مشاريع مفصلة.

من المصادر الأخرى للتمويل البلدي هي القروض التي يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية لتمويل مشاريع كبرى مثل بناء المدارس والمستشفيات أو تحسين البنية التحتية وتساهم هذه القروض في تنفيذ المشاريع التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة على المدى القصير وتتم تسديدها على مدى طويل عبر دفعات منتظمة.

2. **تعزيز التنمية المستدامة:** تسهم ضريبة الدخل والمبيعات في تحقيق التنمية المستدامة في البلديات من خلال تمويل المشاريع البيئية والاجتماعية، مثل تحسين شبكات الصرف الصحي، توفير خدمات النظافة

العامة، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة. هذا التمويل يساعد البلديات على تعزيز الاستدامة وتحسين جودة الحياة للسكان المحليين.

تعزيز التنمية المستدامة يتطلب تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية يتضمن ذلك استخدام الموارد بشكل يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم يتطلب هذا التركيز على استراتيجيات تحافظ على البيئة وتقلل من النفايات وتدعم استخدام الطاقة المتجددة.

تشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة يعد من الجوانب الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة يمكن من خلال تبني تكنولوجيات جديدة وفعالة تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التأثير البيئي من خلال تطوير حلول مبتكرة يمكن تحقيق نتائج ملموسة في تقليل الانبعاثات الضارة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

التخطيط العمراني المستدام يلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تصميم المدن والمجتمعات بطريقة تدعم الوصول إلى الخدمات الأساسية وتقلل من الاعتماد على وسائل النقل الملوثة وتعزز من استخدام وسائل النقل العامة والمشاة والتوسع في المساحات الخضراء.

تعليم وتوعية المجتمعات حول أهمية الاستدامة هو خطوة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال برامج التعليم والتدريب يمكن تشجيع الأفراد على اتخاذ قرارات مستدامة في حياتهم اليومية والمساهمة في تعزيز جهود الحفاظ على البيئة وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية.

3. دعم النمو الاقتصادي المحلي: تساعد الإيرادات المتأتية من ضريبة الدخل والمبيعات في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء مشاريع بنية تحتية جديدة وتطوير المناطق الصناعية والتجارية. هذه

الأنشطة تدعم النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الاستثمار المحلي، وتشجيع نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

دعم النمو الاقتصادي المحلي يتطلب تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقليل البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية وتوفير دعم مالي يمكن أن يسهم ذلك في تعزيز قدرة الشركات المحلية على التوسع وتوفير وظائف جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي.

كذلك يعد الاستثمار في البنية التحتية من العوامل الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي المحلي يشمل ذلك تحسين الطرق والنقل وتطوير المرافق العامة مثل المياه والكهرباء مما يساهم في زيادة الكفاءة التشغيلية وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى المنطقة.

تشجيع الابتكار وريادة الأعمال يلعب دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي المحلي من خلال تقديم الدعم للأفكار الجديدة وتوفير برامج تدريب وتوجيه للمبادرين يمكن تحفيز ظهور مشاريع جديدة تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة وتحفيز المنافسة.

أخيراً، تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي المحلي من خلال الشراكات التي تجمع بين الموارد والخبرات يمكن تنفيذ مشاريع مشتركة تحفز النمو الاقتصادي وتساهم في تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

4. تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والمبيعات، تساهم البلديات في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يمكن استخدام إيرادات الضرائب لتمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم،

الصحة، والنقل العام، مما يضمن تقديم الخدمات للجميع بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي. هذا الدور الاجتماعي يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع.

تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب التركيز على تقليل الفجوات الاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات من خلال توفير فرص متساوية للجميع في مجالات التعليم والعمل والرعاية الصحية يمكن تحقيق ذلك من خلال السياسات التي تهدف إلى دعم الفئات الضعيفة وتعزيز العدالة في توزيع الموارد.

تعزيز الحقوق المدنية والمساواة القانونية هو عنصر أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان حماية حقوق جميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية أو الجنسية يمكن تحقيق ذلك من خلال سن قوانين وتشريعات تدعم المساواة وتمنع التمييز.

تشجيع المشاركة المجتمعية والمساهمة الفعالة من قبل جميع الأفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التنمية يمكن أن يعزز من تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إشراك مختلف فئات المجتمع في عمليات صنع القرار يمكن ضمان أن تعكس السياسات والبرامج احتياجات وتطلعات جميع الأفراد.

أخيراً، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية تحسين الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن من خلال ضمان توفير هذه الخدمات بشكل عادل وميسر لجميع الأفراد يمكن دعم الفئات ذات الدخل المنخفض والضعيفة وتعزيز فرصها في تحسين حياتها والمساهمة بشكل إيجابي في المجتمع.

5. تعزيز الرقابة والمساءلة المالية: تفرض ضريبة الدخل والمبيعات إطاراً رقابياً قوياً على البلديات، حيث تلتزم الجهات المحلية بإعداد تقارير مالية دقيقة وتقديم حسابات شفافة حول كيفية استخدام الإيرادات

الضريبية. هذه العملية تساعد في تحسين الإدارة المالية وتضمن توجيه الموارد بكفاءة نحو المشاريع التي تخدم المجتمع المحلي بشكل مباشر.

تعزيز الرقابة والمساءلة المالية يتطلب وضع أنظمة شاملة ومترابطة لضمان الشفافية في إدارة الأموال العامة يشمل ذلك تطوير آليات فعالة لمراقبة الإنفاق وتدقيق الحسابات وضمان أن يتم استخدام الموارد المالية بشكل يتماشى مع الأهداف المحددة والمصالح العامة.

تطوير أطر قانونية وتشريعية صارمة يعزز من فعالية الرقابة والمساءلة المالية من خلال إنشاء قوانين واضحة تفرض معايير وأطر عمل دقيقة لإدارة الأموال العامة وتفرض عقوبات على المخالفات مما يساهم في ضمان نزاهة العملية المالية.

تشجيع المشاركة المجتمعية والرقابة الشعبية يعتبر من الأساليب الفعالة لتعزيز المساءلة المالية من خلال إشراك المواطنين في متابعة الأداء المالي للهيئات الحكومية وتوفير قنوات للتقارير والشكاوى يمكن زيادة الشفافية وتعزيز الثقة في إدارة الموارد المالية.

أخيراً، الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة في مجال الرقابة المالية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز فعالية النظام الرقابي من خلال تزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لمراقبة العمليات المالية بكفاءة عالية وتحليل المخاطر واتخاذ التدابير المناسبة لمواجهتها.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. ضريبة الدخل والمبيعات تعتبر مصدراً رئيسياً لتمويل الأعمال البلدية وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي.

2. تطبيق ضريبة الدخل والمبيعات يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للبلديات وضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة.

3. فرض ضريبة الدخل والمبيعات يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي ويزيد من الاستثمارات في البلديات، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

4. تحسين نظام جباية الضرائب وتطوير سياسات ضريبية فعالة يمكن أن يزيد من إيرادات البلديات ويحسن من إدارتها المالية.

5. العدالة الضريبية والتوزيع العادل للعبء الضريبي يسهم في تعزيز الثقة في النظام الضريبي وتعزيز الشمولية الاجتماعية.

التوصيات:

1. تحسين نظام جباية الضرائب وتطوير آليات فعالة لضمان تحصيل الضرائب بشكل كامل ودقيق.

2. إجراء دراسات دورية لتقييم تأثير تغييرات في ضريبة الدخل والمبيعات على النشاط الاقتصادي والمالي في البلديات.

3. تعزيز التوعية الضريبية للمواطنين والشركات حول أهمية دورهم في دعم الأعمال البلدية من خلال دفع الضرائب.

4. تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل البلديات وضرورة تخفيف العبء الضريبي على المواطنين والشركات.

5. تعزيز التعاون بين البلديات والحكومة المركزية لضمان تنسيق السياسات الضريبية وتحقيق الاستقرار المالي في البلديات.

المصادر والمراجع

فوكس، و. ف. (1998). هل تستطيع ضريبة المبيعات الحكومية أن تصمد في مستقبل مثل ماضيها؟. مستقبل الضرائب الحكومية، 33-48.

النعيمات، س. م. أ. (2013). دراسة نظرية وتحليلية لقانون الضرائب في الأردن وفقًا لضريبة الدخل وضريبة المبيعات وعلاقتها بالإيرادات والتهرب الضريبي. المجلة الدولية للبحوث المالية، 4(3)، 107.

فوكس، و. ف.، وكامبل، س. (1984). استقرار مرونة دخل ضريبة المبيعات الحكومية. المجلة الوطنية للضرائب، 37(2)، 201-212.

الشراع، أ. ف.، الصقور، م. د.، لطفي، أ.، السيوف، أ.، والشراع، م. (2020). نموذج اجتماعي اقتصادي للامتثال لضريبة المبيعات. الاقتصاد، 8(4)، 88.

قطاونة، أ. م.، والقطيش، أ. (2021). تأثير أنظمة الضرائب والتدقيق المحاسبي على الإيرادات الضريبية – دراسة حالة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. مجلة أكاديمية المحاسبة والدراسات المالية، 25(6)، 1-21.

شوب، سي. (1983). ضريبة الأملاك مقابل ضرائب المبيعات والدخل. وقائع أكاديمية العلوم السياسية، 35(1)، 31-41.

بيم، ر.، وبروس، د. (2021). الفشل في الإطلاق: قياس تأثير معايير ارتباط ضريبة المبيعات بالنشاط التجاري. مجلة الاقتصاد العام، 201، 104476.